على قول ابن النظار وكثير من اهل الكلام المحدث المتلقى عن جهم وابي الهذيل ومن
اتبعهما من المعتزلة وغيرهم يقولون انه لا يفتقر اليه الا في حال الاحداث لا في
حال البقاء وهذا القول في مقابلة قول الفلاسفة الدهرية الذين يقولون ان افتقار
الممكن الى الواجب لا يستلزم حدوثه بل افتقاره اليه في حال بقائه دائما ازلا
وابدا وهؤلاء زعموا وجود الفعل بلا احداث شيء واولئك زعموا ان المخلوق
لا يفتقر الى الخالق دائما وكلا القولين باطل كما قد بسط في موضعه والمقصود
هنا ان كثيرا مما يجعلونه مقدمات في ادلة اثبات الصانع وان كان حقا فانه لا
يحتاج اليه عامة الفطر السليمة وان كان من عرضت له شبهة قد ينتفع به و
الكلام على ابطال الدور والتسلسل هو من هذا الباب وما سلكوه من الطرق
يقطع التسلسل والدور فهو طريق صحيح ايضا وجماع ذلك ان الدور نوعان
والتسلسل نوعان اما الدور فقد يراد به انه لا يوجد هذا الا مع هذا ولا هذا
الا مع هذا ويسمى هذا الدور المعي الاقتراني ويراد به انه لا يوجد هذا الا
بعد هذا ولا هذا الا بعد هذا ونحو ذلك وهو الدور القبلي فالاول ممكن كالامور
المتضايفة مثل البنوة والابوة وكالمعلولين لعلة واحدة وسائر الامور
المتلازمة التي لا توجد الواحد منها الا مع الاخر كصفات الخالق سبحانه المتلازمة
كصفاته مع ذاته وكسائر الشروط وكغير ذلك مما هو من باب الشرط والمشروط
واما الثاني فممتنع فانه اذا كان هذا لا يوجد الا بعد ذاك وذاك لا يوجد الا بعد
هذا لزم ان يكون ذاك موجودا قبل هذا وهذا قبل ذاك فيكون كل من هذا و
ذاك موجودا قبل ان يكون موجودا فيلزم اجتماع الوجود والعدم غير مرة و
ذلك كله ممتنع ومن هذا الباب ان يكون هذا فاعلا لهذا او علة فاعلة او علة
غائية ونحو ذلك لان الفاعل والعلة ونحو ذلك يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه
فكيف يكون فاعلا لفاعل نفسه وكذلك العلة الفاعلة لا تكون علة فاعلة لنفسها

فكيف

فكيف لعلة نفسها وكذلك العلة الغائية التي يوجدها الفاعل هي مفعول للفاعل
ومعلولة في وجودها له لا لنفسها فاذا لم تكن معلولة لنفسها فكيف تكون معلولة
لمعلول نفسها فهذا ونحوه من الدور الممتنع يستلزم تقدم الشيء على نفسه او على المتقدم
على نفسه وكونه فاعلا لنفسه المفعولة او المفعول مفعول نفسه او علة لنفسه
المعلولة او المعلول معلول نفسه او معلولا مفعولا لنفسه او معلول نفسه
ومفعول نفسه كل ذلك ممتنع ظاهر الامتناع وهذا اتفق العقلاء على امتناع
ذلك فاما التسلسل في الاثار والشروط ونحو ذلك ففيه قولان معروفان لل
الناس واما التسلسل في الفاعلين والعلل الفاعلة ونحو ذلك فهذا ممتنع بلا
ريب فاذا تبين هذا فنقول لو كان جميع الموجودات ممكنا مفتقرا الى فاعل غيره
فذلك الغير ان كان هو الغير الفاعل له لزم كون كل منهما فاعلا للآخر وهذا
من الدور القبلي الممتنع باتفاق العقلاء وان كان ذلك الغير غيرا اخر لزم
فاعلين ومفعولين الى غير غاية وان شئت قلت لزم مؤثرون كل منهم مؤثر في
الاخر الى غير غاية وان شئت قلت لزم علل كل منها معلول للاخر الى غير غاية
وكل من هؤلاء ممكن الوجود مفتقر الى غيره لا يوجد بنفسه فههنا سؤالان احدها
قول القائل لم لا يجوز ان يكون المجموع واجبا بنفسه وان كان كل فرد من افراده
ممكنا بنفسه وقد اجيب عن هذا بانه يستلزم ثبوت واجب الوجود بنفسه مع
انه باطل ايضا لان المجموع هو الاجزاء المجتمعة مع الهيئة الاجتماعية وكل من الاجزاء
ممكن بنفسه والهيئة الاجتماعية عرض من الاعراض الذي لا تقوم بنفسها فهي
ايضا ممكنة بنفسها بطريق الاولى فكل من الاجزاء ومن الهيئة الاجتماعية ممكن
بنفسه فامتنع ان يكون هناك ما يقدر واجبا بنفسه وايضا فان ما توصف به
الافراد قد يوصف به المجموع وقد لا يوصف فان كان اتصاف الافراد به لطبيعة
مشتركة منها ومن المجموع به بخلاف ما اذا حدث للمجموع بالتركيب وصف مستقل

Copyright © King Saud University